التأويل التاريخي
(الهرمينوطيقا التاريخية)
المفهوم، الأهداف، الضوابط، الحدود

محمد أبـجي

باحث في مناهج التاريخ وطرق تدريسه
كلية علوم التربية
جامعة محمد الخامس – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد أبجي، التأويل التاريخي (الهرمينوطيقا التاريخية): المفهوم، الأهداف، الضوابط، الحدود.- دورية كان التاريخية.- العدد الثالث والعشرون؛ مارس ٢٠١٤. ص ١٢٤ – ١٢٨.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

يتناول هذا المقال موضوع تأويل الوثيقة التاريخية عند المؤرخ، وقد استوضحنا في هذا المقال دلالة التأويل التاريخي والمراحل التي يستند إليها المؤرخ في عملية تأويل الوثيقة التاريخية، ودواعي وغايات هذه العملية. كما تطرقنا في هذا المقال أيضًا إلى الشروط التي ينبغي استحضارها من طرف المؤرخ/ الباحث في التاريخ أثناء بحثه عن المعاني الحرفية والمعاني الحقيقية للوثيقة التاريخية، كما أشرنا إلى المنزلقات التي ينبغي تجنبها من طرف المُؤَوِل حتى لا يحرف الحقيقية المتضمنة في الوثيقة - إن وجدت فيها فعلاً-، وفي الأخير أوضحنا الحدود والصعوبات التي تقف أما الباحث/ المؤرخ التي غالبًا ما ينبغي الاعتراف بعدم القدرة على تجاوزها، وإن تم تجاوزها فإننا نكون أمام عملية التقويل وليس عملية التأويل.

مُقَدِّمَةُ

تعتبر الوثيقة التاريخية المادة الخام التي يبحث فيها المؤرخ/ الباحث في التاريخ عن الجواب للمشكلة التاريخية التي يشتغل عليها، ونظرًا لتعدد أنواع الوثائق حسب لغتها وتخصصها فإنها تستدعي عملية فهمها وتأويلها قبل أن يستخلص منها المؤرخ المعطيات التي تجيب عن الأسئلة التي هو بصدد عن إجاباتها، وهذا الهدف عادةً ما تعترضه صعوبات مثل: لغة الوثيقة (رموز، أرقام، ....)، مجال تخصص الوثيقة (ديني، اقتصادي، عسكري)، زمن الوثيقة (قديم - حديث)، لذا وجب على المؤرخ إذا أراد أن يبلغ مقصده في معرفة ما يرغب صاحب الوثيقة قوله، اللجوء إلى التأويل؛ أي تأويل الوثيقة التاريخية أو التأويل التاريخي، فماذا نعني بالتأويل التاريخي، و ما هي مراحله وأهدافه وضوابطه وحدوده ؟

أولاً: مفهوم التأويل (Herméneutique)

يُعدّ لفظ "تأويل" في اللغة العربية اشتقاقًا صرفيًا من الأَوْل، وهو الترجيح والرجوع. وقد اعتبر السيوطي (ت. ١٥٠٥هـ) أن التأويل يعني العاقبة والمآل. أما ابن منظور صاحب لسان العرب فقد أورد التفسير بمعنى التأويل.[١] مما يبرز أنه في الثقافة العربية هناك عدم اتفاق حول مفهوم التأويل ونجد هذا الاختلاف بشكل واضح بين الفقهاء والفرق الكلامية والصوفية واللغويين.[٢] وقد أوضح الجرجاني هذا الاختلاف حيث قال: "التأويل في الأصل الترجيع. وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى: يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ (يونس٣١) إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكفر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً".[٣] كما نجد العروي يؤكد أنه في الفكر الإسلامي تحمل كلمة تأويل معنًا خاصًا ومحددًا؛ و يعني فقط نوعًا من التفسير حسب قواعد معلومة.[٤]

في الثقافة الغربية فقد تعددت معاني مصطلح الهرمينوطيقا الذي اشتق من الألفاظ اليونانية (Hermenuein) و(Hermenus) والتي تعني التفسير والإعلام، أما في العصور

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الوسطى فقد تحول المصطلح من تفسير النص الأسطوري إلى تفسير النص الديني، وفي بداية القرن التاسع عشر جعل الفيلسوف الألماني شلايرماخر (Schleiermacher) التأويل عامًا لكل النصوص متجاوزًا النص المقدس.[٥] أما في مجال التاريخ -يمكن القول- إن التأويل التاريخي هو التعامل مع نص باعتباره موضوعًا علميًا يُقرأ عالميًا بتوظيف علوم مختلفة كاللسانيات والأنثروبولوجيا، وبتحليل خطابه أو عناصره تحليلاً يعتمد الإحصاء والتوزيع والتصنيف، وهو نص قابل للفهم من خلال تجاوز ظاهره بتعدد المتلقين وتزايد المعارف.[٦] وكذلك ذاك العلم المبني على قواعد وأسس تجعل من التأويل والتفسير في مجال التاريخ بناءً علميًا متناسقًا ومتلازمًا مع الواقع التاريخ العياني، يؤكده ويعضده، ولا يخرج عن سياقه المنطقي عبر ضوابط ومحددات علمية.[٧]

ثانيًا: مراحل وخطوات نقد التأويل

يتم نقد التأويل بالنسبة للمؤرخ وفق مرحلتين أساسيتين؛ أولها البحث عن إدراك المعنى الحرفي، والثانية بالبحث عن المعنى الحقيقي للوثيقة وغرض المؤلف مما كتبه.[٨] وذلك بالتمييز بين المعاني الحرفية (الذي قاله الكاتب) والمعاني الحقيقية/ الواقعية (الذي يريد الكاتب قوله).[٩]

١/٢- تحديد المعنى الحرفي للوثيقة:

تحديد المعنى الحرفي لوثيقة/ نص تاريخي معين عبارة عن عملية لغوية، ولا بد لفهم الوثيقة/ النص التاريخي من معرفة اللغة التي كتب بها، لا تكفي المعرفة العامة لهذه اللغة، بل من الضروري فهم دقائقها، فضلاً عن الإلمام بلغة العصر التاريخي الذي ترجع إليه الوثيقة، نظرًا لتغيير اللغة الواحدة من عصر لأخر، واختلاف الكلمات من مكان جغرافي لأخر، واختلاف أساليب الكتابة من كاتب لآخر واختلاف معاني الكلمات من سياق لأخر.[١٠] لذا لفهم ما الذي قاله الكاتب يجب معرفة اللغة التي استخدمها، ولغة العصر الذي تنتمي إليها الوثيقة، والمعاني الخاصة بكلماته وعباراته. ولغة المنطقة/ الدولة ومعانيها الخاصة، والاستعمالات اللغوية التي لم تستخدم منذ زمن (archaïsmes). ومعرفة لغة الوسط (الدير، ثكنة عسكرية، إدارة...) ومصطلحاتها التقنية/ الفنية، ومعرفة لغة الكاتب (طريقة العناية بالتحرير، الأسلوب، المعجم، المعاني التي يعطيها للكلمات، التركيب والبناء...).

كما ينبغي مراعاة المعنى العام للنص (السياق) ولا نؤول بشكل منعزل كل فقرة أو كلمة، لأنه غالبًا ما يوجد خلف كل كلمة واقعًا عاطفيًا، وواقع نفسي – اجتماعي (psycho-social) حتى يتم استيعاب الذي تمثله كل كلمة بالنسبة للعصر الذي قدمت فيه.[١١]

كما ينبغي تمييز معاني نفس الكلمات بين اللغتين العامية والأكاديمية، وكذلك في اللغتين اليومية والقانونية. وتوخي الحذر في نقل نص إلى لغتنا أنشئ في لغة أجنبية، إذ المعاني المتناقضة دائمًا ممكنة، وتتمظهر في ما نسميه "الأخطاء الصديقة" (faux amis)، فضعف امتلاك اللغة التي نترجم منها يجعلنا نعطي الكلمات المعاني التي تملكها في اللغة المصدر وبالتالي إعطاء هذه الكلمات معنى خاطئ في اللغة الهدف.[١٢] أما في ما يخص الوثائق الرسمية خاصةً الأوامر الإدارية؛ قد يكتفي المؤرخ بقراءة ظاهر الوثيقة لإدراك غرض المؤلف، والتوصل إلى إدراك المعنى الحقيقي، وذلك لأن واضع النص في مثل هذه الظروف، يتوخى استعمال الألفاظ التي توضح المعنى دون أي تردد في الأمر،[١٣] ولأن الشكل العام للوثيقة يؤذن بافتراض أنها مكتوبة بالمعنى الحرفي.[١٤]

٢/٢- إدراك المعنى الحقيقي للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه:

(أ) دواعي البحث عن المعنى الحقيقي للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه

عندما ينتهي الباحث/ المؤرخ من تحديد المعنى الحرفي للألفاظ والتراكيب التي تحتمل الشك في معانيها، عليه أن يصل إلى معرفة غرض الكاتب والمعنى الحقيقي لما كتبه، فمن الجائز أنه كتب بعض الأساليب والتراكيب غير الواضحة، وفي هذه الحالة لا يؤدي ظاهر النص إلى المعنى المقصود، وتعترض المؤرخ حالات كثيرة من هذا النوع من الأساليب والتراكيب التي تحتوي على تشبيه، أو استعارة، أو كناية، أو رمز، أو هزل، أو مداعبة، أو تلميح، أو تحريض.[١٥] وتأويل الوثيقة/ النص التاريخي تستدعيه مجموعة من الأسباب؛ أنه ثمة نصوص تاريخية ما يمكن أن نسميها بالنصوص الصامتة والنصوص المبتورة التي تخفي وراء السطور والمصطلحات أو وراء البتر مجموعة من الحقائق المستترة، مما يستدعي تدخل المؤرخ عبر التفسير والتأويل. وأن بعض النصوص التاريخية - كأية نصوص مكتوبة- تتكون من مجموعة من المصطلحات المركبة، المتضمنة لمجموعة من المعاني المحددة بلغة النص وظروف إنتاج الخطاب، وكافة أشكال المعرفة المنتمية لحقل النص، وكل هذه المجموعة من المعطيات المحيطة بالنص التاريخي لا تجعله يعبر عن نفسه، مما يستدعي تدخل "المؤرخ للوقوف على حقيقته وجوهره، وهو ما يفرض عليه الدخول في عملية التأويل". ثم إن المعنى الظاهري أو الصريح للنص التاريخي يخفي وراءه معنى مضمرًا وجب البحث عنه عن طريق التأويل، كما أن التأويل في التاريخ يصبح مشروعًا عندما يكون المعنى الحرفي للنص غير معقول، أو مضطربًا أو منافيًا للوقائع التاريخية المعروفة، ففي هذه الحالة لا يمكن للمؤرخ الحصيف أن يصمت أمام مشهد تاريخي غير عادي، لا تزكيه المعطيات ولا يقبله العقل. وفي غياب أي شاهد ملموس، يضطر للجوء إلى التأويل.[١٦]

أضف إلى ذلك؛ انقطاع السند وما يسببه ذلك من استفهام لدى المؤرخ، وفي هذا الصدد يقول عبدا لله العروي: "كل استفهام مسبوق باستغلاق، بانقطاع السند، وهو أمر كثيرًا ما يحدث بعد كارثة طبيعية... أو بعد هزيمة عسكرية، وكلما انقطع السند تجمد الواقع التاريخي،... ويقف المؤرخ أمامه، أمام مخلفاته، مستغربًا مستعبرًا،... ما هو المفتاح لفك اللغز؟".[١٧] كما أن انفتاح علم التاريخ على سائر العلوم الأخرى أخذت تقتحم مجاله نصوص

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

جديدة تنتمي إلى حقول معرفية متنوعة المشارب كالأدب والفقه والأنثروبولوجيا وعلم النفس واللسانيات، وقد لعب هذا الانفتاح دورًا أساسيًا في التوجه نحو التأويل في التاريخ، ذلك أن نصوصًا تندرج في مثل هذه الحقول المعرفية تستلزم بطبيعتها عملية التأويل. كما أن بعضها يمثل وجهة نظر قوى المعارضة، لكن بخطاب يعتمد على الرمز والتمويه كالتعبير بكلام ينسب إلى الموتى، أو بالخوارق والكرامات الصوفية، أو التعبير بالأحلام، أو بالمعنى المضمر، أو باستعمال صيغة المبني للمجهول في رواية الخبر. وبالمثل يرد الكلام في العديد من أمثال هذه النصوص "التاريخية" على لسان الحيوانات، وهو تعبير لا تفرضه الضرورة التعليمية التي يستهدفها صاحب النص فحسب، بل أيضًا لتفجير جملة من المكبوتات السياسية والاجتماعية لديه، وجل هذه الصيغ التعبيرية تُعدّ أشكالاً نصية تاريخية مجازية قابلة للتأويل.

ثم التورية حيث يوجد في التاريخ الصوفي بعض المتصوفة والأولياء الذين اعتمدوا على التأويل، أو الفعل الذي يستدعي التأويل الباطني أو الظاهري وسيلة للبحث عن جوهر الحقيقة أو التصريح بها، أي التمويه والتستر عن ذكر المقاصد، الأمر الذي يستدعي تدخل المؤرخ لفك طلاسم هذه التوريات التي تحويها نصوصه وتأويلها بما ينسجم مع الواقع التاريخي. كما يُعدّ الإيحاء أيضًا أحد الحوافز التي تجعل المؤرخ يلجأ إلى التأويل، فثمة أعمال فنية كالصور واللوحات والتماثيل، توحي بالعديد من التأويلات للمؤرخ، وكذلك الحال بالنسبة لفن النحت والموسيقى والأشكال الفنية كالرقص والموسيقى والأهازيج والحركات الفلكلورية، وأشكال الهندسة المعمارية والنقوش التي تزين جدران البيوت والزليج، والزخارف التي تتميز بها صناعة الخزف والأواني، كل هذه الأعمال الفنية الإيحائية وغيرها تسمح بهامش واسع من التأويل. كذلك الرموز والألوان لها دلالات، وشعارات الدول وألويتهم ورايتهم، وعلامات الألقاب والكنى والشارات مثل: شارات الملك وشارات الجيوش والنقود، والمسكوكات، ودلالات الأنساب والقبائل كلها تفتح باب للتأويل.[١٨]

(ب) شروط آو ضوابط نقد التأويل للوصول للمعنى الحقيقي

ومن أجل تأويل مناسب للنص يجب على المؤرخ أن يضع نفسه محل الكاتب/ المؤلف واختراق فكره، وهذا الأمر ضروري لتفادي الأفكار المسبقة وعدم التركيز على قراءة جزء من الوثيقة فقط، باستحضار جميع جوانب شخصية الكاتب (زمنه، منطقته الجغرافية، مهنته، هدفه من التأليف، أسلوب النص).[١٩] ولتجنب التأويلات الخاطئة لا ينبغي أبدًا أن نحاول تخمين ما يريد الكاتب قوله، بل يجب استخراج ما يتضمنه النص، ليس أكثر! وإذا كان النص ملتبسًا فلا ينبغي تمجيد التفسيرات الأكثر إيجابية لأطروحة الكاتب، لكن ينبغي أن نفسر كذلك بأمانة إلى الاحتمال الذي يمكن أن يميل إليه النص.[٢٠] هذا على الأقل ما تدعو إليه المدرسة الوضعانية التي لا تؤمن بتعدد التأويلات. وفي هذا يقول رائدا هذه المدرسة في فرنسا (Charles Victor Langlois) و (Charles Seignobos): "إن الوثيقة لا تحتوي إلا أفكار كاتبها، وينبغي أن يتخذ المرء قاعدة له أن يبدأ بفهم النص في ذاته، قبل أن يتساءل عما يمكن استخلاصه منه من أجل التأريخ؛ وهكذا نصل إلى هذه القاعدة المنهجية العامة وهي: دراسة كل وثيقة ينبغي أن تبدأ بتحليل مضمونها لغير غاية إلا تحديد فكرة المؤلف الحقيقية".[٢١]

وفي الحقيقة؛ يمكن إجمال ضوابط وشروط تأويل الوثيقة التاريخية عمومًا والنص التاريخي خصوصًا - وإن من الصعب حصرها أو الاتفاق حول مواصفاتها- في يلي:[٢٢]

- ينبغي أن يشكل النص موضوع التأويل وحدة تتسم بالتناسق والكمال والشمولية والانتظام، لأن المؤرخ إذا انطلق من نص يغلب عليه التفكك والاضطراب والابتسار والتقطع، فإن النص ذاته يصبح غير قابل للتأويل، وكل سعي وراء ذلك يكون مجرد لغط أو "كماليات" فكرية. ولا يكون التأويل حسب العروي ممكنًا إلا "إذا كانت المادة المدروسة "وحدة منسقة" تتسم بصفات الكمال والشمولية".[٢٣]
- يجدر بالمؤرخ قبل تأويل النص، تأمله اعتمادًا على تصورات ذهنية ومعارف أولية تعطي للمؤول أبعاد النص المؤول، وفي هذا يقول العروي: "إذا أراد المؤرخ أن يدرك ... معنى فلا بد له أن يقوم بعملية ذهنية مزدوجة يشارك فيه العقل والحدس على السواء، لا بد أن يتم تعارف واستئناس بينه وبين المادة المدروسة فيبني على أساسها مقياسًا هو الأنموذج الذهني... مقياس إجرائي منسوب للكلة المدروسة".[٢٤]
- فهم النص التاريخي الذي يستدعي بانغلاقه التأويل، وهذا الفهم يتشكل من خلال ما يقوم به المؤرخ من عمليات المقايسة والمقابلة والمعارضة والترتيب، انطلاقًا من مجموع المستندات/ الوثائق التي يجمعها، أو ما يسميه البعض بمسند البحث، يحتك بها ويستأنس حتى تصبح لديه نوعًا من المعتاد والمألوف، فيصبح في عقله تصور يعكس النظام الضمني لتلك المستندات تقوده إلى حكم يستنبط منه مجموعة من الأقيسة أو المقاسات بهدف إعادة تركيب تلك المجموعة في شكل "كلة" مغلقة على حد تعبير العروي، وإذا نجح في هذا المسعى يكون بذلك قد فهم النص، وتُعدّ هذه القاعدة مشتركة عند كل المؤولين رغم الاختلاف في النتائج.
- حاجة المؤول إلى معرفة تاريخية تحيط بأهم التجارب التاريخية الكبرى للبشرية المادية منها والروحية، وذلك قصد استلهام المعنى الذي يحاول استخراجه من النص التاريخي المؤول.
- تجاوز القراءة السطحية للنص التاريخي إلى قراءة شمولية تقوم على النظرية الكلية الفاحصة، مع مراعاة التقيد بمقصدية النص، وعدم التسرع والتعميم. وقد كان العلماء المسلمين على حق حين وقفوا من التأويل موقف مَنْ لا يرضى بمجرد الظن.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

- البحث عن المعنى المضمر في النص، أي المعنى غير المصرح به في الجملة اللغوية المنطوق بها.
- احترام القراءة السياقية للنص من خلال وضعه في سياقه المرجعي أي سياق التاريخ، فالمعنى المراد تأويله يحتاج إلى معنى آخر يثبته، وعلى المتلقي أن يرصد معنى للمعنى الذي أثبته في لحظة التأويل، ونعني بذلك ضرورة استحضار ظروف إنتاج الخطاب، وربط النص بثقافة المحيط الذي أنتجه. وفي إطار استحضار ظرفية إنتاج الخطاب، ينبغي التمييز بين تاريخية المؤلف وتاريخية النص، فتاريخية المؤلف تتمثل في ظروفه ووضعه السوسيو- اقتصادي والنفسي، وكذا التيارات الثقافية والحزبية التي كان ينخرط فيها. أما تاريخية النص فهي الحقيقة التاريخية التي يفصح عنها النص باعتبار أن ما يطرحه يكون موجهًا لأناس يعيشون في عصر له خصوصياته الثقافية والدينية والاجتماعية.
- مراعاة انعدام وجود تناقض المعنى المؤول مع معطى الواقع، وإلا فقد التأويل مصداقيته، فالتأويل التاريخي يجب أن ينتهي إلى التعاضد مع الواقع لا التنافر معه، لأنه يكمل صورة الواقع أو الحقيقة التي يبحث عنها المؤرخ.
- عدم إسقاط الحاضر على الماضي في عملية التأويل التاريخي، فالنص يؤول حسب اختلاف ظروف البحث وظروف الإنصات، وإن كان البعض يرى صعوبة التحرر من المحيط الثقافي للمتلقي.
- احترام منطق النص وبنيته الداخلية ومقارنته بنصوص خارجية إذ لا يستقيم تأويل نص ديني كنص في السير والمغازي.

تأويل النص يحتاج إلى التحليل اللغوي في مستوييه الصوتي والدلالي، بتفحص الجانب الصوتي في المصطلحات الواردة في النص لأن مراعاة هذه الاختلافات الصوتية ودلالاتها يُعدّ أداة مهمة تسعى -بامتياز- إلى الحيلولة دون السقوط في جروف التأويل الخاطئ، لأن المعنى قد يتغير أحيانًا حسب اختلاف مخارج الأصوات. وقد كان ابن خلدون من السباقين إلى ضرورة مراعاة مخارج الحروف للدلالة على المعنى وفي هذا يقول: "اعْلم أن الحروف في النطق كما يأتي شرحه بعد؛ هي كيفيات الأصوات الخارجة من الحنجرة تعرض من تقطيع الصوت بقرع اللهاة وأطراف اللسان مع الحنك والحلق والأضراس، أو بقرع الشفتين أيضًا، فتتغاير كيفيات الأصوات بتغاير ذلك القرع، وتجيء الحروف متمايزة في السمع، وتتركب منها الكلمات الدالة على ما في الضمائر، وليست الأمم كلها متساوية في النطق بتلك الحروف. فقد يكون لأمة من الحروف ما ليس لأمة أخرى... ولما كان كتابنا مشتملاً على أخبار البربر وبعض العجم، وكانت تعرض لنا في أسمائهم أو بعض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابنا ولا اصطلاح أوضاعنا، اضطررنا إلى بيانه ولم نكتف برسم الحرف الذي يليه كما ذكرناه؛ لأنه عندنا غير واف بالدلالة عليه فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف العجمي بما يدل على الحرفين اللذين يكتنفانه ليتوسط القارئ بالنطق به بين مخرجي ذَيْنِكَ الحرفين فتحصل تأديته".[٢٥]

- الابتعاد عن التأويل الموجه المنطلق من مقولات جاهزة أو تصورات قبلية، والتحرر من أي احتواء للذات المفسرة، ووهمها بالقدرة على التأويل انطلاقًا من توجهات معينة. وفي هذا الصدد يقول فوستيل دي كولونج: "بعض العلماء المحصلين يبدؤون بتكوين رأي... بعد هذا فقط يقرؤون النصوص، وهم بهذا في خطر أن لا يفهموها، أو يفهموها فهمًا خاطئًا، ذلك أنه بين النص والعقل المستبق برأي... يقوم نوع من النزاع الصريح، ويرفض العقل أن يدرك ما هو مضاد لرأيه، والنتيجة عادةً لهذا النزاع ليست أن يسلم العقل ببينة النص، بل على العكس النص يؤول ويُكيف ويطوى ليتكيف مع فكرة العقل السابقة.... وإقحام الأفكار الشخصية في دراسة النصوص... فيُخيل إلى المرء أنه يبصر شيئًا، وهو في الواقع لا يبصر شيئًا. ويُخيل إليه أنه يشاهد واقعة، وفورًا تتخذ هذه الواقعة اللون والمعنى اللذين يريد العقل أن يجدهما فيها. ويُخيل إليه أنه يقرأ نصًا، ولكن عبارات هذا النص تتخذ معنى خاصًا حسب الرأي السابق الذي كونه الإنسان عنه".[٢٦]
- تجاوز التأويل المأدلج حيث أن كل فعل تأويلي يفقد مصداقيته إذا اقترن بالإسقاط الإيديولوجي المقنع، والتقييم الشكلي الاعتباطي الذي يعمل على تجويف النص التاريخي من دلالته، وتحويله إلى هيكل فارغ لا قيمة له.
- مراعاة معاني الدلالات الرمزية في النسيج الثقافي؛ فعند افتراض وجود دلالة رمزية في النص التاريخي، فإن تأويل المؤرخ يغدو ضروريًا، لكن يتحتم عليه الأخذ بعين الاعتبار ما تعكسه الدلالة الرمزية في الفكر، ومدى تجذرها في الثقافة العربية إذا كان النص المؤول يهم التاريخ العربي، وبما تختزنه هذه الثقافة من مأثورات ومعتقدات شعبية ومتخيل اجتماعي، على أن يكون النص مكونًا من جملة معاني تربط بينها الدلالة المباشرة التي تحيل عليها الوحدات المكونة له.

إن ما سبق ذكره يهم في مجمله الوثائق المكتوبة، أما بالنسبة لتأويل التمثال من رسومات ومنقوشات ومصبوغات وهندسيات منسوخة وأواني خزفية... فبعكس التحاف أو الفنان أو الشاعر أو الفيلسوف الذين يندفعون إلى شتى طرق التأويل ينبغي على المؤرخ إذا استعصى عليه تأويله أن يلوذ إلى الصمت في انتظار شواهد أخرى، أي تزكية مكتوبة أو خبر مروي يستغله لتفكيك اللغز المصور.[٢٧]

ثالثا: حدود التأويل

تعترض المؤرخ أثناء عملية التأويل عدة صعوبات، وأول هذه الحدود حسب العروي هو إذا كانت المادة المدروسة لا تشكل "وحدة منسقة" تتسم بصفات الكمال والشمولية والانتظام بقيمة

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

جوهرية، ويعتبر التأويل في غيابها غير ممكن، وإذا تم التسرع في تعميم إشكالية الفهم تنشأ الشبهات والمغالطات.[٢٨] وهنا تطرح مسألة أساسية، وهي أيضًا من حدود التأويل التي لا ينبغي للمؤرخ الوقوع فيها وهي مسألة التقويل؛ فعندما يفرض القارئ أي قارئ على النَّص معاني لا يحتملها ولا يطيقها، أو أنَّه يرفضها، فإن المؤوِّل قد تجاوز الحد والحدود، وانتقل من عملية التَّأويل إلى عملية التَّقويل، أي تقويل النَّص ما لا يقول، وربما ما لا يريد أن يقول.[٢٩] أما في ما يخص الوثائق الأيقونية والتصويرية فتعترضها عدة صعوبات لذا ينبغي أن نفهم ما تقدمه هذه البيانات والرسومات بدقة، ففي العصور الوسطى وعلى سبيل المثال حينما نكون أمام رسم يصور ملكًا مستلقيًا في سريره وتاجه فوق رأسه، فهذا الرسم لا يريد أن يقول بأن الملك احتفظ بالتاج فوق رأسه لينام، بل هو دلالة ورمز لقوة سلطانه.[٣٠]

نفس الصعوبات تطرحها الصور والرسومات التي ترد في الجرائد والصحف، ووسائل الإعلام الحديثة ففي كثير من الأحيان ما نجد الصحف والقنوات التلفزيونية توظف نفس الصورة لشخصية معينة التقطت له في مناسبة غير التي وردت بشأنها الصورة، وتستخدم نفس الصور التي تتوفر لديها في الأرشيف لأن صاحب الصورة لم يوافق على نشر صورته لأسباب تخصه، أو تقوم هيئة التحرير بربط صورة هذه الشخصية بعنوان أو موضوع لا يعبر بالضرورة عن حقيقتها، أو أن تتكلف برسم صورة لتلك الشخصية قصد السخرية منه (كاريكاتير). لذا فكل تأويل خاطئ يؤدي إلى التضليل وتحريف الحقيقة مما يتحتم معه ضرورة اتخاذ الحيطة والحذر تجاه هذه الوثائق خاصةً أن لا شيء أصبح صعبًا من الناحية التقنية لإدخال تغييرات تحرف تلك الصور (المونتاج) أو الفوتوشوب (Photoshop).[٣١]

خاتمة

نخلص الآن إلى أن التأويل التاريخي عملية فكرية وذهنية معقدة، تتطلب من الباحث في التاريخ جهدًا فكريًا مسترسلاً مرفوقًا بكثير من التأني والصبر للوصول للنتائج المرجوة. كما أن كل تأويل للوثيقة التاريخية يستدعي المزاوجة بين ما هو **ذاتي** و ما هو **موضوعي**؛ ما هو **ذاتي** مرتبط بالمؤرخ الذي ينبغي أن يكون ملمًا بلغة الوثيقة وزمنها، والحقبة أو الفترة التاريخية التي تؤرخ لها، وطبيعة التخصص الذي تتحدث عنه. وما هو **موضوعي** مرتبط بالوثيقة التي ينبغي أن تكون وحدة منسقة تتيح لها إمكانية تأويلها.

الهَوامِشُ:

(١) محمد الخراط، **تأويل التاريخ العربي عند بعض المفكرين المغاربة المعاصرين**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء – بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٧.

(٢) محمد الخراط، المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٣) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ب. ت، ص ٤٦.

(٤) عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب**. المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء-بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣١٤.

(٥) محمد الخراط، المرجع نفسه، ص ٤٠-٤١.

(٦) محمد الخراط، المرجع نفسه، ص ٥١.

(٧) إبراهيم القادري بوتشيش، **النص التاريخي بين الدلالة التقريرية والهرمنيطيقا**، مجلة علامات، العدد ١٦، ١٩٩٨، ص ٣٠.

(٨) قاسم يزبك، **التاريخ ومنهج البحث التاريخي**، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٣.

(9) Jacques PYCKE, *la critique historique*: *quel long chemin à parcourir entre le témoignage et la synthèse*, ACADEMIA-ERASME, Louvain-la-Neuve, 1992, p.97.

(١٠) حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة، ص ١٢٠.

(11) Pierre SALAMON, *Histoire et Critique*, 2e édition, Edition de l'Université de Bruxelles, Belgique, 1976, p. 105.

(12) Jacques PYCKE, op.cit, p.100.

(١٣) أسد رستم، **مصطلح التاريخ**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – صيدا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٥٨.

(١٤) عبد الرحمان بدوي، **النقد التاريخي**، وكالة المطبوعات، الطبعة الرابعة، الكويت، ١٩٨١، ص ١١٨.

(١٥) حسن عثمان، المرجع نفسه، ص ١٢١.

(١٦) إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

(١٧) عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص ٣١٢.

(١٨) إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع نفسه، ص ٣٥-٣٦-٣٧.

(19) Léopold Génicot, *critique historique*, CABAY, libraire-éditeur, Louvain-la-Neuve, 1979, p.٤٨.

(20) Pierre SALAMON, op.cit, p.108.

(٢١) عبد الرحمان بدوي، المرجع نفسه، ص ١١٢.

(٢٢) إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع نفسه، ص ٣٨-٣٩-٤٠-٤١.

(٢٣) عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص ٣١٤-٣١٥.

(٢٤) عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص ٣١٤.

(٢٥) ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية للطباعة، الطبعة الأولى، بيروت – صيدا، ١٩٩٩، ص ٣٩.

(٢٦) عبد الرحمان بدوي، المرجع نفسه، ص ١١١.

(٢٧) عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص ١٢٤.

(٢٨) عبد الله العروي، المرجع نفسه، ص ٣١٤ - ٣١٥.

(٢٩) أحمد عزت السيد، **حدود التأويل**، مجلة جامعة دمشق – المجلد(٢٨) العدد الأول، 2012، ص ٥٣٥.

(30) Jacques PYCKE, op.cit, p.101.

(31) Jacques PYCKE, op.cit, p.104.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449